حالة التُرَاث الثقافي في اليَمَن: المخاطر والاستجابة الدولية وتدابير الحماية

The Status of the Cultural Heritage in Yemen: Risks, International Response and Protection Measures

ياسر هاشم عماد الهياجي

أستاذ مساعد/ جامعة الملك سعود/ المملكة العربية السعودية/
جامعة إب/ اليمن

Yasser Hashem Emad Alhiagi

Assistant Professor\ Heritage Management\ King Saud University\ Saudi Arabia\ Ibb University\ Yemen

yasseralhiagi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 12/ 7/ 2021م، **تاريخ القبول:** 8/ 9/ 2021م.

Received: 12/ 7/ 2021, **Accepted:** 8/ 9/ 2021.

DOI:10.33977/0507-000-059-006

https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

E-ISSN: 2616-9843

P-ISSN: 2616-9835

الملخص:

هدفت الدِّراسة إلى القاء الضوء على المخاطر التي يتعرض لها التُرَاث الثقافي في اليَمَن؛ وما لحق به من أضرار نتيجة الضغوط السياسية والنزاع المسلح، كما تهدف إلى استعراض الدور الذي قامت به اليونسكو والمنظمات الدولية ومدى استجابتها لحِمَايَة التُرَاث الثقافي اليَمَني لاسيما أثناء هذا النزاع، والتدابير التي ينبغي اتخاذها في سبيل حماية التراث الثقافي والحدّ من المخاطر، والأضرار البالغة التي يواجهها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المبني على أسلوب التحليل لما له من دور في جمع البيانات المطلوبة التي تلقي الضوء على التُرَاث الثقافي في اليمن، ورصد الأوضاع التي يعيشها والتحديات التي يواجهها وتقديم المقترحات المستقبلية المناسبة التي تكفل حمايته.

خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم مما تَمْلكه اليَمَن من تُرَاث ثَقَافيّ مُتَنَوِّع، فإنه يُوَاجه إِشْكاليَّات عدة نتيجة ما تشهده اليَمَن من تحولات وحروب، تزايدت حدَّتُها في ظل الحَرْب الدَّاخليَّة التي ألقت بأثرها على جميع عناصر التُرَاث الثقافي. وما نتج عنها من تدمير للمواقع التُرَاثية ومنها مواقع التراث العالمي، بالإضافة إلى التعديات وعمليات السطو والنهب الذي يتعرّض له التُرَاث من قبل الجماعات المتطرفة، أو بواسطة جهات دوليّة متخصصة تقوم بنهبه وتدميره.

الكلمات المفتاحيّة: التُرَاث الثَقَافيّ، الحِمَايَة، الممتلكات الثقافية، المخاطر.

Abstract:

This study aims to shed light on the risks to the cultural heritage in Yemen and the damage caused to it as a result of the political and armed conflict. It also aims to review the role played by UNESCO and international organizations and its response to protect the Yemeni cultural heritage, especially during this conflict. The study depends on the descriptive approach based on the analysis method, which helped collect the required data that shed light on the cultural heritage in Yemen, monitor the conditions and challenges facing the heritage, and provide appropriate proposals to ensure protection it in the future.

The study concluded that despite Yemen's diverse cultural heritage, it faces several problems due to the transformations and wars that were intensified in light of the internal war that affected all the elements of the cultural heritage. And the resulting destruction of heritage sites, including world heritage sites, in addition to the infringements, robberies, and looting facing the heritage by extremist groups or by international parties specialized in smuggling the heritage.

***Keywords**: Cultural Heritage, Protection, Cultural Properties, Risks.*

المقدمة:

يُعدّ تراث الأمم ركيزة أساسية من ركائز هويتها الثقافية، وعنوان اعتزازها بذاتيتها الحضارية في تاريخها وحاضرها، كما «يُشكِّل أحد رموز بقاء الأمة، وأحد مؤشرات قدرتها على الاستمرارية والتواصل بين الأجيال، وهو أيضًا من القيم الإنسانية والروحية التي ينبغي أن تحظى بالحِمَايَة والحِفَاظ» (أحسن، 2015، 7) ، والبلد الذي لا يهتم بحماية تراثه سيُضعف مضمونه القومي، وينقطع عن سياق حضارته، فالتراث هو الهوية، ومن دونه تضمحل الأمم وتتفكك داخليًا. وليس التراث الثقافي معالم وصروحا وآثارًا فحسب، بل هو أيضا كل ما يؤثر عن أمة من تعبيرات غير مادية، تشكل روح الأمة، ونبض حياتها وثقافتها.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية في حِمَايَة التُرَاث الثَقَافيّ وإدارته وتعزيزه، وتبيان أساليب حمايته وبمختلف أنواعه وأشكاله (الهياجي، 2016) لاسيما أثناء النزاعات المسلحة، إلا أنها تظل قاصرة أمام الأضرار التي لحقت بالممتلكات الثقافية أثناء الحُرُوب وغيرها من الظروف، كتلك الأضرار التي لحقت بالإرث الثَقَافيّ السوري، وحجم الدمار الذي أصاب المواقع التُراثية في سورياَ، وقضايا الإتجار بالآثار السورية المنهوبة (أشقر وآخرون، 2018) ، والمواقع الليبية التي أُدرجت في قائمة الخطر (فرج، 2016) ، أو ما خلّفه النزاع المسلح على اليمن وموقع التُرَاث العالمي فيها (Armenta, 2018) ، أو أعمال الحفائر التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية بمدينة القدس المحتلة بعد حرب حزيران يونيو 1967م (الهياجي، 2016) ، وأعمال النهب التي حدثت للممتلكات العراقية، بعد دخول القوات الأمريكية وحلفائها إلى الأراضي العراقية في 2003م، "وما قاموا به من أعمال نهب منظم وعشوائي، وتخريب متعمّد من جانب قوات الاحتلال أو عصابات الآثار" (الطائي، 2012: 47) .

تمتلك اليَمَن نصيبًا وافرًا من الإرث الحضاري الإنساني، والتُّرَاث الثَّقَافيّ، فضلًا عن المَوَاقع التُّرَاثيّة التي تم إدراج بعضًا منها على قائمة التُّرَاث العالميّ، إلّا أنه يتعرّض لأضرار بليغة وتهديدات متزايدة نتيجة الأنشطة البشرية التي أثرت سلبًا على عمليات حمايته والحِفَاظ عليه، سواءً بفعل النزاع المسلح والصراعات الداخلية التي سببت دمارًا كبيرًا للمواقع التُرَاثية، أم تلك الأضرار الجسيمة التي لحقت بالممتلكات الثَقَافيّة نتيجة أعمال التهريب والنهب والتخريب المتعمّد من قبل بعض الأطراف، إضافة إلى الأضرار الناجمة عن المشاريع التنموية وانعدام الوعي والأعمال العشوائية غير المنظمة، وعدم وجود التمويل اللازم للحفاظ عليه، الأمر الذي يُشكِّل تهديدًا لهذا التُّرَاث وقيمته التاريخيّة والفنية، ويهدد بفقدان الهوية الوطنية.

أهمية الدِّراسة ومبررات اختيارها:

تكمن أهمية دراسة الموضوع من المكانة التي يحتلها التراث الثقافي في حياة الأفراد كونه يمثل جانبًا هامًا في حياة الشعوب والأمم، وموضوع حمايته، والمحافظة عليه يحتاج إلى المزيد من الاهتمام والعناية؛ لما فيه من حماية وحفاظ على مكتسبات الأمة

وتُراثها، لا سيما في اليمن في ظل ما يتعرض له من اعتداءات جسيمة وانتهاكات صارخة ألحقت بالتراث الثقافي أضرارًا على نحو بالغ، وطمست معالمه، وهددت بقاءه كإرث إنساني حضاريّ، نتيجة النزاع المسلح والممارسات غير القانونية التي تُرتكب بحقّه.

مشكلة الدِّراسة وتساؤلاتها:

يُعدّ التُرَاث الثَقَافيّ من الممتلكات الثمينة للشعوب، وركيزة من الركائز المهمة في حَياة كل شعب؛ لكونه يسهم في ربط حاضر الأمة بماضيها، إضافة إلى كونه إرثًا مشتركًا للإنسانية والأجيال القادمة، وأي اعتداء يقع عليه يمسّ –في الواقع – القيمة التُراثية لهذه البشرية بأجمعها (ديباجة اتفاقية لاهاي، 1954) ؛ وقد برزت المشكلة البحثية من جملة المشاكل والقضايا التي يواجهها التُرَاث الثَقَافيّ في اليَمَن، والأضرار الجسيمة التي تتعرض لها الممتلكات الثقافية؛ نتيجَة الصراعات المسلحة التي تشهدها البَلَد، وعدم إدْرَاك قيِّمَة هذا التُرَاث، ممَا يتطلب حمايته والحِفَاظ عَليه.

أهداف الدِّراسة

تروم هذه الدِّراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إلقَاء الضَّوْء على المخاطر والانتهاكات التي يتعرّض لها التُرَاث الثَّقَافيّ في اليَمَن.
- استعراض الدور الذي قامت به المنظمات الدولية في سبيل حمَايَة تراث اليَمَن الثَّقَافيّ وفْق قرَاءة نَقْديَّة لتَحْليل هذه الجُهُود، ومهام الجِهَات المَعْنيَّة بمَوْضُوع الحمَايَة وَإمْكَانيَّاتها.
- صيَاغَة مُقْتَرحَات تُسهم في حمَايَة التُرَاث الثَّقَافيّ اليَمَني.

منهج الدِّراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي المبني على أسلوب التحليل لما له من دور في جمع البيانات المطلوبة التي تلقي الضوء على التُرَاث الثقافي في اليمن، ورصد الأوضاع التي يعيشها، والتحديات التي يواجهها، وتقديم المقترحات المستقبلية المناسبة التي تكفل حمايته.

حدود الدِّراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في اليمن وفي موضوع التراث الثقافي والمخاطر التي تواجهه من جراء النزاع المسلح، فيما تتمثل الحدود الزمانية للدِّراسة بالفترة الممتدة من 2015م من بداية النزاع المسلح إلى مارس 2021م فترة إجراء الدراسة.

التُّرَاث الثقافيّ: المفهوم والأنواع

يُعدّ التُرَاث الثقافي مصطلحًا واسعًا ومن الصعب تحديد جميع مكوناته وعناصره، وهو يشمل كل ما خلده الإنسان من شواهد روحية أو مادية في تراثه الفكري، ورقيه الإنساني، ليكون جسرًا من الماضي نعبر به من الحاضر إلى المستقبل. ويمكن القول إن التُرَاث لفظٌ يطلق على ما أنتجته الحضارات والأمم السابقة ويتم توارثها من السلف إلى الخلف، واستمرار ما ورثه الأبناء، والأحفاد عن الآباء والأجداد، وأنه الحصيلة الفكرية والاجتماعية والمادية لأسلافنا، والتجارب التي خلّفها الإنسان في كافة مناحي الحياة المادية والمعنوية التي عبَّرت عنه، وتمثلت في تحقيقه لتراث شمل ميادين الفكر والعلم واللغة والآداب والفنون والعمران على الأرض.

وفي إطار الاهتمام بدراسة التُرَاث بغرض حمايته قامت المنظمات والهيئات المختصة ومن أبرزها منظمة اليونسكو بتصنيف التُرَاث الثقافيّ لعدة أقسام كما في (الشكل رقم1) .

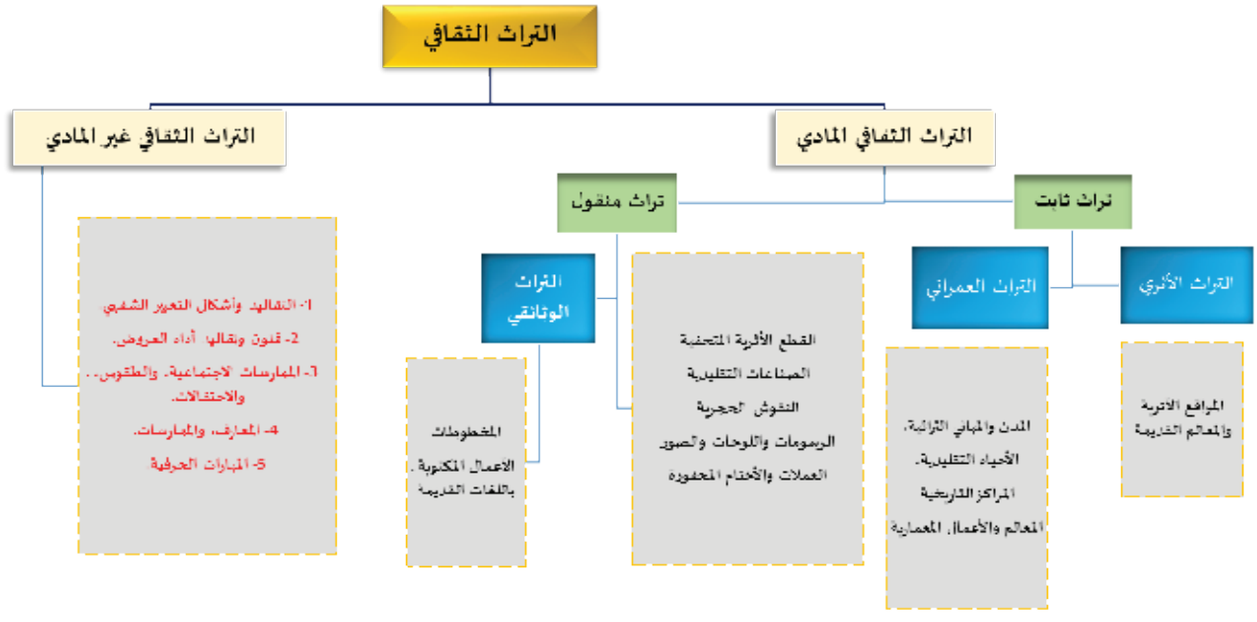

شكل (1) :
أشكال وأنواع التُرَاث الثقافيّ

التُّرَاث الثقافيّ المادي:

يقصد بالتُّرَاث الثقافيّ المادي كل ما يصنعه الإنسان في حياته العامة، وكل ما ينتجه العقل البشري من أشياء ملموسة، وقد حددت اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972 التي أقرتها منظمة اليونسكو بالعناصر التالية [1]:

- **الآثار**: وتشمل كل الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني، وكل العناصر والتكوينات ذات الصفة الأثرية، والنقوش والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.
- **المجمعات**: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.
- **المواقع**: أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وأيضا المناطق بما فيها المواقع الأثرية التي لها قيمة استثنائية من الوجهة التاريخية أو الجمالية، أو الإثنولوجية أو الإنثروبولوجية.

ويُمكِنْ تقسيم التُّرَاث الثقافيّ المادي إلى: تُرَاث ثابت، كالمباني، والمواقع الأثرية، والنقوش، والرسوم الصخرية، والمراكز التاريخيّة، ويشمل: التُّرَاث الأثري Archaeological Heritage، والتُّرَاث العُمْرَاني Architectural Heritage، وتُرَاث منقول، كالقطع الأثرية المتحفية، والعُملات، والأختام المحفورة، واللوحات، والرسوم، والصور المنحوتة، أو المنقوشة، والمخطوطات، والطوابع.

التُّرَاث الثقافيّ غير المادي:

لا يمكن حصر التراث الثقافي في الجوانب المادية الملموسة وحسب، بل في الجانب الحي والمتداول أو الممارس لدى المجتمعات والمنتقل عبر الأجيال، وكل ما يجري تطويره بصفته أحد المكونات الأساسية لهوية المجتمعات البشرية الأصلية، وكل ما يبرز تفرده وتميزه مقارنة مع المجتمعات البشرية الأخرى. ولهذا بقيت عبارات مثل: الفولكلور Folklore، والتراث الشعبيّ Traditional Heritage، والثقافة التقليدية Traditional Culture، مستمرة في التداول للتعبير عن المعاني المعبرة عن اللغات والطقوس والمعتقدات والقيم والممارسات الاجتماعية والتقاليد الشفهية والآداب والفنون الاستعراضية والمناسبات الاحتفالية وطرق الحياة وجميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعًا بعينه، وكل ما تستخدمه الشعوب للتعبير عن أحوالها.

ويُقصد بالتراث الثقافي غير المادي Intangible cultural heritage ما ذهبت إليه اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي، التي عرّفته وحددت ملامحه وتقسيماته وأبرزت عناصره الرئيسة، بأنه: "الممارسات، والتصورات، وأشكال التعبير، والمعارف، والمهارات، وما يرتبط بها من آلات، وقطع، ومصنوعات، وأماكن ثقافيّة التي تعدُّها الجماعات وأحيانًا الأفراد جزءًا من تُرَاثهم الثقافيّ" (اليونسكو، لجنة التراث الثقافي غير المادي، 2003) . **وعلى ضوء التعريف فإنّ التراث الثقافي غير المادي يتجلى بصفة خاصة في المجالات الآتية:**

- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.
- فنون وتقاليد أداء العروض.
- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.
- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.
- المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

وبالنظر إلى ضرورة تعزيز الوعي، وخاصة بين الأجيال الناشئة، بأهمية التُّرَاث الثَّقَافيّ غير المادي وضرورة حمايته، فقد عملت منظمة اليونسكو منَ خلال لجنة صون التُّرَاث الثَّقَافيّ غير المادي، على تسجيل العناصر الثقافية في القوائم الدولَية كتُرَاث إنسانيّ مشترك. وقد بلغ مجموع العناصر التُّرَاثيّة غير المادية التي تم تسجيلها رسميًا من قِبل اليونسكو حتى مارس 2021م (584) عنصرًا ثَقَافيًّا موزعة على: (492 عنصرًا في القائمة التمثيلية [2] و 67 في قائمة الصون العاجل [3] ، بينما اشتملت قائمة ممارسات الصون الجيدة [4] على 25 عنصرًا ثَقَافيًّا) (https:// ich. unesco. org/).

المخاطر التي يتعرّض لها التُّرَاث الثقافيّ

يمكن تعريف الخطر بأنه «فرصة حدوث شيء من شأنه أن يؤثر تأثيرًا سلبيًا على الأهداف المستقبلية» (خوسيه وآخرون، 2016، 9) . ويُطبق هذا الخطر على التُّرَاث، ذلك أن أشياء كثيرة قد تحدث، وتترك أثرًا سلبيًا على المواقع التُّرَاثية، وتؤثر على الأهداف المتعلقة بحفظها وصيانتها بوصفها تُرَاثًا إنسانيًا عالميًا. كما تُعرَّف المخاطر على أنها «التقاطع بين الأخطار وعوامل الضعف». فالخطر هو ظاهرة تمتلك القدرة على التسبب في تعطيل الأثر أو إلحاق الضرر به. في حين تعرف عوامل الضعف على أنها «قابلية الشيء للتضرر» (UNESCO WHC, 2010, 9) . وفي حين أن الخطر هو المصدر الخارجي المؤثر، تكون عوامل الضعف متأصلة في الأثر نفسه؛ نظرًا لموقعه أو لصفاته المميزة. وتختلف أنواع المخاطر التي تواجه المواقع التُّرَاثية طبيعية وبشرية، والتي تهدد أمنها وسلامتها، وتعرضها للتدمير والتشويه، **من أهمها:**

العوامل الطبيعية:

يُقصد بالعوامل الطبيعية «العوامل الناتجة من خصائص البيئة الطبيعية المتمثلة في الإشعاع الشمسي، والمناخ، من حرارة، ورياح، وأمطار، والكوارث الطبيعية، من فيضانات، وزلازل، وصواعق، وبراكين، والمشكلات البيولوجية، ومنها الحيوانات الضارة، والطيور، والزواحف، والحشرات، والنباتات، والكائنات الحية الدقيقة» (الهياجي، 2014، 119) . إذ تعد موارد التراث الثقافي موارد غير متجددة، فهي معرضة لشتى أنواع التلف. ذلك أن تقادم الزمن على المادة التراثية يؤدي إلى تحللها. ولا شك أن عوامل مثل الرطوبة والحرارة وما ينتج عنها تؤثر في المادة الأثرية، كما تسبب الأمطار والفيضانات والمياه الجوفية وملوحة التربة في تلف المواقع ومكوناتها، وأحيانا تجرف السيول العارمة بعض الآثار والمواقع التاريخية، وتغير سطح التربة وما عليها من آثار، وقد تنقلها من أماكنها الأصلية. كما أن للرياح والبراكين دورها في عمليات التدمير والتصدع والتآكل. وقد تدفن مواقع بفعل حمم

ورماد البراكين. كما شكّلت التغيرات المناخية التي ظهرت على مستوى العالم تهديدًا خطيرًا للتراث الثقافي والآثار، وهي تُعدّ من التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي.

العوامل البشرية:

وتتمثل باعتداء البشر على التُّرَاث الثقافيّ، والتي سببت لتلك الممتلكات خسائر جسيمة، من بينها:

- أعمال التطوير والمشروعات التنموية التي تمثل خطرًا كبيرًا على المواقع التراثية.
- الصراع المسلح والنزاعات والحروب سواءً كانت داخلية أو خارجية وهي التي تناقشها هذه الدراسة من خلال النظر في نتائج الحرب الدائرة حاليا وتأثيراتها على التراث الثقافي في اليمن.
- السرقة والنهب والتزوير والتعدي على مواد التراث الثقافي.
- ضعف الرقابة الأمنية لضبط أي آثار أو موارد تراثية يتم تهريبها إلى الخارج عبر عصابات وتجار الآثار.
- الآثاريون والهواة ممن يقومون بالتنقيب بطرق عشوائية لا تلتزم بالشروط العلمية.
- قلة الوعي بأهمية التراث الثقافي.
- غياب السلطة المركزية.
- ضعف النظم والقوانين.
- ضعف التمويل المخصص لإدارة التراث الثقافي.
- ضعف الكوادر المؤهلة في مجال إدارة التراث الثقافي.
- الإهداءات للقطع الأثرية والتراثية.
- السياحة الجماهيرية التي تعمل على تدهور المواقع التراثية على المدى البعيد.

المنظمات العالمية والإقليمية الخاصة بحماية التُّرَاث الثقافي

أسهمت المنظمات العالمية والإقليمية إسهامًا فاعلًا في تناول موضوع التُّرَاث الثَّقَافيّ، وقد تعددت وتنامى دورها على مستوى العالم كُلّه، «وعملت على وضع استراتيجيات، وقوانين تتعلق بعمليات الحفَاظ عليه، وإعادة تأهيله، التي تُشكِّل في مجملها إطارًا نظريًا يُمكنْ أن تستمد منه الدول الأفكار المناسبة لوضع أنظمتها وتشريعاتها الخاصة بإدارة التُّرَاث الثَّقَافيّ، وحمايته؛ من أجل مواكبة المستجدات الدولية في هذا الإطار» (الهياجي، 2014، 35) . وسنستعرض أبرز المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال إدارة التُّرَاث الثَّقَافيّ التي كان لها الدور الأكبر في هذا المجال من خلال الجدول رقم (1) ، التي سيتم ترتيبها بحسب أقدميتها تاريخيًا.

جدول (1) :

المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية العاملة والفاعلة في إدارة التُّرَاث الثَّقَافِيّ

الهيئة	سنة التأسيس	المقر	الهدف
الشرطة الدولية (الانتربول)	1923	فرنسا	ملاحقة لصوص الآثار، وإعادة المسروقات الى بلدانها.
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO)	1945	فرنسا	حماية التُّرَاث العالمي المادي وغير المادي وحفظه، والسعي إلى بلورة المواثيق، والمعاهدات المتعلقة بصون وحماية التُّرَاث الثَّقَافيّ والطبيعي.
المجلس الدولي للمتاحف (أيكوم ICOM)	1946	أمريكا	صيانة التُّرَاث واستمراريته، وربط المُجْتَمَع بإرثه الثَّقَافيّ والطبيعي.
المركز الدولي لدراسة ترميم الممتلكات الثَّقَافيّة وصونها (الإيكروم ICCROM)	1959	روما	المساعدة في ترميم الممتلكات الثَّقَافيّة، وتعزيز صون التُّرَاث الثَّقَافيّ.
المجلس الدولي للنصب التذكارية والمَوَاقع الأثرية (الإيكوموس ICOMOS)	1965	فرنسا	الحفَاظ على المَوَاقع والمعالم التاريخية، وتشجيع القائمين على إدارة المَوَاقع الأثرية بما يضمن تعزيز التُّرَاث والثقافات الحية للمجتمعات.
صندوق التُّرَاث العالمي (WHF)	1972	فرنسا	تأمين حماية التُّرَاث الثَّقَافيّ العالمي، والاحتياجات العاجلة لصون ممتلكات التُّرَاث العالمي المعرض للخطر.
لجنة التُّرَاث العالمي	1972	فرنسا	دراسة الترشيحات واختيار الممتلكات التي تدرج في قائمة التُّرَاث العالمي.
مركز التُّرَاث العالمي (WHC)	1972	فرنسا	تعيين التُّرَاث الثَّقَافيّ والطبيعي ذي القيمَة الاستثنائية، وحمايته والمحافظة عليه.
اللجنة الدولية لإدارة التُّرَاث الأثري (أيكام ICAHM)	1990	أمريكا	الحفَاظ على التُّرَاث الثَّقَافيّ المادي عبر برامج توعية الجمهور، واحتفالات اليوم العالمي للتراث.
التُّرَاث الثَّقَافيّ بلا حدود (CHWB)	1995	فرنسا	الحفَاظ على التُّرَاث الثَّقَافيّ المهدد بالخطر.
قائمة التُّرَاث العالمي المُعَرض للخطر	1999	فرنسا	حماية التُّرَاث العالمي المعرض للخطر.
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إليكسو ALECSO)	1945	تونس	المساهمة في الحفَاظ على التُّرَاث العربي، وحمايته. ودعم المدن العربية التاريخية من أجل الحفَاظ على تُرَاثها الحضاري.
منظمة المدن العربية (ATO)	1967	الكويت	الحفَاظ على هوية المدينة العربية، وتُرَاثها، وتبادل الخبرات بين المدن العربية.

الهيئة	سنة التأسيس	المقر	الهدف
منظمة العواصم والمدن الإسلامية (OICC)	1980	مكة المكرمة	الحفَاظ على هوية وتراث العواصم الإسلامية التي تزخر بالتُّراث المعْماري والعُمْراني.
منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو ISESCO)	1982	الرباط	الحفَاظ على الهوية الإسلامية، والاهتمام بالتُّراث الثَّقَافيّ الحضاري في العالم الإسلامي، والحفَاظ عليه.
مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية: (إرسيكا – IRCICA)	1982	إسطنبول	الحفَاظ على التُّراث الإنساني والثَّقَافيّ.
مؤسسة الأغا خان للثقافة	1988	جنيف	تحسين الحياة الثَّقَافيّة والبيئة المبنية في المُجْتَمعات الإسلامية.

حيث يتضح من الجدول رقم (1) وجود العديد من المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية التي تعمل في مجال حماية التراث يعود أقدمها الى الربع الأول من القرن الماضي، وهي تتوزع في مناطق مختلفة من العالم، على الرغم من تركّز اغلبها في المنطقة الأوروبية وخصوصا في فرنسا.

القوانين والأنظمة الخاصة بحماية التُّرَاث الثَّقَافيّ

نظرًا لأهمِّية التُّرَاث في حياة الأمم والشعوب، كونه يُمثل قيمة مضافة لكل دولة على حِدة؛ فإن المُجْتَمَع العالمي منذ أكثر من نصف قرن يعمل على تحديد قواعد عامة يتوقع من الدول الأعضاء مراعاتها لحماية ذلك التُّرَاث؛ ولتحقيق ذلك وضعت العديد من الاتفاقيات، والمواثيق، والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية التي تعمل على حمايته والحِفَاظ عليه، «وتوصي الاتفاقيات أن تصدر الدول مبادئ، ومعايير، وقوانين خاصة بها لحماية تُرَاثها، وممتلكاتها الثَّقَافيّة الموجودة على أراضيها بما يتفق مع النظم الدستورية السائدة في كل بلد، بحيث تتكامل مع النظم والقوانين الدولية» (الأصقة، 2010، 103) . والجدول رقم (2) يوضح أبرز الاتفاقيات، والتوصيات الخاصة بإدارة التُّرَاث الثَّقَافيّ مرتبة بحسب أقدميتها من الأقدم إلى الأحدث.

جدول (2) :

الأنظمة الدولية والإقليمية المتعلقة بإدارة التُّرَاث الثَّقَافيّ وحمايته

القوانين والتوصيات	السنة	ملخص
ميثاق أثينا للحفاظ على المعالم التاريخية	1931	يحوي مبادئ أساسية لوضع مدونة دولية لممارسة الحِفَاظ على المعالم التاريخية.
اتفاقية حماية الممتلكات الثَّقَافيّة في حالة النزاع المسلح (اتفاقية لاهاي)	1954	تشمل على أحكام الحِمَايَة للممتلكات الثَقَافيّة في أوقات النزاع المسلح بين الدول.
توصية بشأن المبادئ الدولية المطبقة في مجال الحفائر الأثرية	1956	تحدد شروط منح تراخيص إجراء الحفائر الأثرية، وواجبات الجهات التي تتولى أعمال الحفر وحقوقها.
توصية بشأن صون الثَّقَافيّ والطبيعي	1962	تشير إلى الأهمِّية العلميّة، والجمالية للمناظر الطبيعية، والمَوَاقع الريفيّة، والحضريّة، والتصدي للمهددات التي تعترضها.
الميثاق الدولي لصيانة وترميم النصب والمَوَاقع التاريخية (ميثاق البندقية)	1964	ركزت على توجيهات مهمة للعاملين في مجال الصيانة، والحِمَايَة وتحسين البيئة التاريخية.
توصية حظر ومنع وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثَّقَافيّة بطرق غير مشروعة	1964	تشير إلى ضرورة فرض رقابة فعالة لمنع تصدير العناصر الثَّقَافيّة واستيرادها.
اتفاقية حظر استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثَّقَافيّة بطرق غير مشروعة	1970	تتلخص في حظر التجارة العالمية غير المشروعة بالممتلكات الثَّقَافيّة.
اتفاقية حماية التُّرَاث العالمي الثَّقَافيّ والطبيعي	1972	نصت على حماية التُّرَاث الثَّقَافيّ والطبيعي في العالم المهدد بتدمير متزايد بفعل الأنشطة البشرية، والطبيعية، وبالأحوال الاجتماعيّة، والاقتصاديّة.
توصية بشأن حماية التُّرَاث الثَّقَافيّ والطبيعي على الصعيد الوطني	1973	تشجع الدول الاعضاء على وضع سياسة وطنية لتأمين جميع مقومات تراثها الثَّقَافيّ والطبيعي وصونه وإحيائه.
توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة	1976	اعتماد التدابير اللازمة لحماية المناطق التاريخية، وصون التُّرَاث المعْماري، والإبقاء على الحرف اليدوية، وتنفيذ أنشطة ثقافية في المناطق التاريخية
توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثَّقَافيّة	1976	تشجيع التداول القانوني للمعروضات بين المتاحف والمؤسسات الثَّقَافيّة.
توصية بشأن حماية الممتلكات الثَّقَافيّة المنقولة	1978	تقترح اعتماد مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين نظم الأمن في المتاحف وتوفير الحماية للممتلكات الثَّقَافيّة.
توصية بشأن صون الممتلكات الثَّقَافيّة التي تهددها الأشغال العامة والخاصة	1985	تشير إلى ضرورة التوفيق بين صون الممتلكات الثَّقَافيّة وبين التغيرات الناتجة عن برامج التَّنْمِيَة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية	1987	يتضمن التدابير اللازمة لحماية وصيانة المدن التاريخية، والمحافظة عليها، وترميمها، وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات الحياة المعاصرة.
توصية بشأن صون الفولكلور	1989	توصي بتخصيص تشريعات لحماية الفولكلور وصونه وتطويره.
وثيقة نارا للحفاظ على الأصالة – اليابان	1994	دراسة الأصالة في ممارسة المحافظة على مواقع التُّرَاث والمباني التاريخية.
اتفاقية حماية التُّرَاث الثَّقَافيّ المغمور بالمياه	2001	تشرح كيفية التعامل مع مواقع التُّرَاث الثَّقَافيّ الموجودة تحت الماء.
توصية بشأن صون التُّرَاث الثَّقَافيّ غير المادي	2003	تعزيز الوعي بأهمِّية التُّرَاث الثَّقَافيّ غير المادي وبأهمِّية حمايته، والدور الإيجابي الذي يؤديه في التقارب والتبادل والتفاهم بين البشر.

حيث يُظهر الجدول رقم (2) عدداً من الاتفاقيات التي ساهمت

في حماية التراث الثقافي سواء في أوقات السلم أو الحرب، يعود أقدم هذه الاتفاقيات كما يبينه الجدول الى عام 1931م وهو ميثاق أثينا للحفاظ على المعالم التاريخية، ثم توالت هذه المواثيق والتوصيات لتشمل جوانب مختلفة ومتعددة من التراث الثقافي.

إسهام اليونسكو في حِمَايَة التُّرَاث الثقافي

تأسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 16 نوفمبر 1945م، ومقرها باريس، وتهدف إلى تعزيز التعاون بين شعوب العالم من خلال التعليم والعلم والثقافة، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيها 193 دولة (en.unesco.org) . وتُعدُّ من أهم الهيئات الدولية المعنية بحماية التُّرَاث الثقافيّ في العالم، فقد قامت بوضع الاستراتيجيات، والسياسات، والبرامج الهادفة، وسعت إلى إيجاد وبلورة المواثيق، والمعاهدات المتعلقة بصون وحماية التُّرَاث الثقافيّ سواء في السلم أم الحَرْب، والتي تُمثِّل أدبًا متكاملًا تستمد منه الدول الأفكار المناسبة لوضع أنظمتها وسن تشريعاتها الخاصة بإدارة التُّرَاث الثَّقَافيّ وحمايته.

لقد وفرت اليونسكو الغطاء الفكري والتنفيذي لحماية تُّرَاث الأمم والشعوب، والدعوة للبحث فيه، ونشره، والاستفادة منه، كما أوضحت القيم الإنسانية التي يعكسها التُّرَاث الثقافيّ، وصار ذلك الغطاء تقليدًا تلجأ إليه الدول الأعضاء للاستفادة منه، ومهما كانت درجة الاستفادة، والاعتبارات التي تحكمها "فإن إصدارات اليونسكو، وتوجيهاتها، والمواثيق التي تطرحها قد رفدت الإدارات المحلية بأساليب حماية التُّرَاث والأُسُس الموضوعية لتنميته، وتطويره والحفاظ عليه" (الهياجي، 2014، 35 – 36) .

في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، بدأ بناء السد العالي في أسوان على طول نهر النيل في مصر، الأمر الذي هدد مئات المواقع الأثرية بالغرق في السد، ونتيجة لنداءات الحكومتين المصرية والسودانية فقد قادت اليونسكو أول حملة عالمية في عام 1960 لإنقاذ المعالم الأثرية في أسوان (Elizabeth, 2014, 594) . وأبرزها معبدي أبو سمبل Abu Simbul حيث تم تقطيع موقع المعبد كله، وأعيد تركيبه في موقع جديد بين عامي 1964 – 1968.

وقد أدى هذا النجاح في إنقاذ المعالم الأثرية التي لا تقدر بثمن وإعادة تركيبها في موقع آخر، إلى "زيادة الدعم العالمي الذي لم يسبق له مثيل للحفاظ على المواقع القديمة" (Elizabeth, 2014, 595) ، وهو ما دفع اليونسكو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تظهر من خلال إبرامها لمجموعة من الاتفاقيات والتوصيات، خاصة وأن التعاون الثَّقَافيّ وحِمَايَة التُّرَاث الإنساني من أهم اختصاصاتها، كما ساهمت أعمال اليونسكو في تنمية الرأي العام العالمي والحكومات حول أهمية المحافظة على التُّرَاث الثَّقَافيّ، ويظهر ذلك من خلال إصدارها لجملة من القرارات، علاوة على ذَلك فقد تم إنشاء صندوق لحِمَايَة التُّرَاث العالمي الثَّقَافيّ والطبيعي، الذي يُعرف باسم "صندوق التُّرَاث العالمي" وهو صَندوق إيداع وفقًا لأحكام النظام المالي لمنظمة اليونسكو، والذي يعمل على تقديم المنح المالية التي لا تُسترد، وذلك في الحالات الاستثنائية التي تبررها أسباب خاصة (اليونسكو، 1972، المادة الثانية والعشرون) . كما يركز على صون تلك الممتلكات التي تُشكِّل جزءا من التُّرَاث العالميّ، أو تلبية الاحتياجات العاجلة لصون ممتلكات مدرجة في قائمة التُّرَاث العالمي المعرض للخطر، أو "تقديم الدعم الفني في صيانة الآثار والمباني التُّرَاثيّة" (Cleere, 2000, 99) . ويمول صندوق التُّرَاث العالمي World Heritage Fund بموجب المادة الخامسة عشرة من اتفاقية حِمَايَة التُّرَاث العالمي 1972م، من المساهمات الإجبارية والطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء وغيرها أو المنظمات الخاصة أو الأفراد (الهياجي، 2016) .

انضمت اليَمَن رسميًا إلى منظمة اليونسكو في 2 ابريل 1962م، وتم تأسيس اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في عام 1971م. كما صادقت الجمهورية اليَمَنية على عدد من الاتفاقيات الصادرة عن اليونسكو، لعل أبرزها اتفاقية حِمَايَة الملكيات الثَّقَافيّة في حالة النزاعات المسلحة مع اللائحة التنفيذية لاتفاقية لاهاي 1954 والتي وقعت عليها اليَمَن في 6 فبراير 1970م، واتفاقية حِمَايَة التُّرَاث العالمي الثَّقَافيّ والطبيعي الصادرة في 1972م والتي وقعت عليها اليَمَن في 7 أكتوبر عام 1980م، ثم اتفاقية حِمَايَة التُّرَاث الثَّقَافيّ غير المادي الصادرة عام 2003م والتي صادقت عليها اليَمَنَ في 8 أكتوبر 2007م. كما أن لليونسكو كرسي علم الوراثة في جامعة صنعاء منذ العام 1994م.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته اليونسكو في جانب المعاهدات بوصفها من أكبر المنظمات والجهات الدولية الفاعلة في حماية التراث، إلّا أنها لم تستطع إيجاد حلول لكثير من المشاكل التي تواجه التراث لا سيما في أوقات الصراع.

التُّرَاث الثقافيّ في اليَمَن

تَعدّ اليمن من الدول التي تمتلك تراثًا ثقافيًا غنيًا ومتنوعًا، يؤكد على العمق التاريخي وتعدد الثقافات والحضارات التي استقرت ذات يوم على الأرض اليمنية عبر مراحل تاريخية ممتدة، وهو يمتاز بالثراء والقيمة الكبيرة. كما يُشكِّل أحد الملامح الحضارية للعالم أجمع وتراثًا لا يعني اليمن فحسب بل يتعداها ليصبح تراثًا إنسانيًا بامتياز. كما تزخر اليَمَن بالعديد من المواقع التُّرَاثية ذات القيمة العالمية المميزة، والمؤهّلة لإدراجها على القوائم العالمية للتراث من أجل الحفاظ عليها وتقديرها والتمتع بها، بوصفها جزءًا من التُّرَاث الثَّقَافيّ والطبيعي للبشرية. وهو ما يظهره الجدول رقم (3) حيث يتبين وَجود حوالي (2306) مواقع تراثية، تتنوع ما بين مدن وقرى ومواقع تراثية وحصون وقصور وقلاع ومساجد ومدارس إسلامية وقباب ومزارات دينية وحمامات طبيعية وبخارية، وهي تتوزع على 22 محافظة يمنية حسب آخر إحصائية عام 2014م قبل أن تبدأ الحرب الجارية حاليا في اليمن، وبلا أدنى شك أن هذه الأرقام قد تناقصت بفعل حالات التدمير التي طالت بعض هذه المواقع ودمرتها بشكل كلي أو جزئي، وهو ما ستعرضه هذه الدراسة لاحقاً عند الحديث عن المخاطر التي يتعرض لها التراث الثقافي في اليمن.

جدول (3) :

عدد المواقع التراثية والمعالم التاريخية في اليمن بحسب المحافظات لعام 2014

المحافظة	المواقع الأثرية والمعالم التاريخية						الاجمالي
	مدن/ قرى مواقع أثرية	حصون وقصور ودور	القلاع	مسجد/ مدرسة/ قبة	مزارات (معابد/ مقابر...)	حمامات طبيعية وبخارية	
إب	101	40	11	41	50	15	258
حضرموت	99	50	5	38	27	9	228
شبوة	88	94	2	0	32	2	218
حجة	32	35	9	88	14	8	186
الحديدة	52	11	24	52	41	2	182
تعز	30	32	9	25	30	3	129
المحويت	23	45	6	33	20	0	127
عدن	34	18	2	7	57	0	118
لحج	34	19	3	20	25	7	108
صنعاء	39	21	1	3	24	3	91
ذمار	23	20	10	10	17	11	91
عمران	26	19	4	17	21	0	87
أمانة العاصمة	25	9	0	13	17	13	77
صعدة	13	8	11	13	23	0	68
الضالع	16	5	4	8	15	9	57
مأرب	22	3	1	2	26	0	54
ريمة	7	13	11	9	11	2	53
البيضاء	22	4	3	7	9	3	48
أبين	27	7	1	0	8	5	48
المهرة	15	9	2	2	15	1	44
الجوف	11	0	0	5	8	1	25
سقطرى	6	0	0	0	3	0	9
الإجمالي	745	462	119	393	493	94	2.306

المصدر: (وزارة الثقافة، الإدارة العامة للإحصاء الثقافي، 2014)

التُرَاث العالمي في اليَمَن

أدرجت اليَمَن خلال السنوات الماضية عددًا من مواقعها التراثية وعناصرها الثقافية ضمن القوائم العالمية التي قامت بإعدادها منظمة اليونسكو، إذ سجلت اليَمَن أربعة مواقع في قائمة التُرَاث العالمي، منها ثلاث مواقع ثَقَافيّة، وهي: مدينة شبام حضرموت التي أدرجت في العام 1982م، ومدينة صنْعَاء القديمة المدرجة في عام 1986م، ومدينة زَبِيْد التاريخية منذ العام 1993م، بالإضافة إلى موقع طبيعي واحد يتمثل بأرخبيل سقطرى المدرج في عام 2008م (خارطة رقم1) .

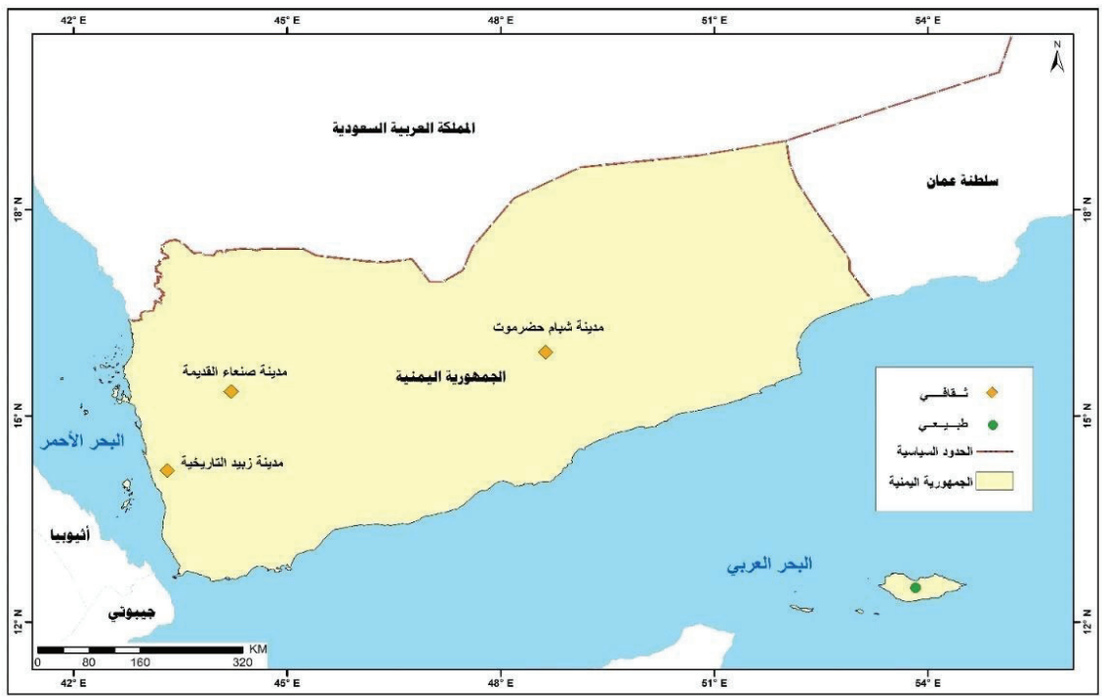

خارطة (1) :

الموقع الجغرافي لمواقع التُرَاث العالمي في اليَمَن

بالإضافة إلى عشرة مواقع تُرَاثية أخرى مدرجة على القائمة المؤقتة لليونسكو Tentative List، وهي مرشحة لتكون ضمن قائمة التُرَاث الإنساني العالمي:

1. موقع مأرب الأثري (ثَقَافِيّ)
2. جبل حراز (مختلط)
3. مدينة صعدة التاريخية (ثَقَافِيّ)
4. جبل بُرع (مختلط)
5. مدينة ثُلا التاريخية (ثَقَافِيّ)
6. بلحاف، منطقة بروم الساحلية (مختلط)
7. مدرسة العامرية برداع (ثَقَافِيّ)
8. منطقة حوف (المهرة) (طبيعي)
9. جبلة والمناطق المحيطة بها (ثَقَافِيّ)
10. شرمة جثمون الساحلية (طبيعي)

وقد تم إدراج مدينة زبيد التاريخية على قائمة التُرَاث العالمي المعرض للخطر عام 2000م، في حين تم إدراج مدينة صنعاء القديمة ومدينة شبام حضرموت على قائمة التُرَاث العالمي المهدد بالخطر في عام 2015م. كما وضعت هذه المواقع الثلاثة على لائحة التُرَاث المهدد بالخطر في العالم الإسلامي [5] .

وعلى الرغم أن اليَمَن قد صادقت على اتفاقية حمَايَة التُرَاث الثَقَافيّ غير المادي الصادرة عام 2003م في 8 أكتوبر 2007م. إلا أنها لَم تسجل حتى اليوم سوى عنصرين فقط في القائمة التمثيلية للتُرَاث الثَقَافيّ غير المادي، وهي الأغنية الصنعانية التي تم إدراجها في القائمة عام 2008م، والمعارف والمهارات والتقاليد والممارسات المرتبطة بنخيل التمر التي اشتركت فيها اليمن ضمن 14 بلدًا عربيًا، كما تم في عام 2020م استكمال إجراءات تسجيل فن الدان الحضرمي ليكون على القائمة التمثيلية، وفي انتظار قرار اللجنة الدولية للتُرَاث الثَقَافيّ غير المادي.

وفيما يخص التُرَاث الوثائقي Documental Heritage (سجل العالم) الذي يضم كافة الأعمال المكتوبة، أو المطبوعة بمختلف اللغات، التي تعطي صورة لتاريخ البشرية، فقد أطلقت منظمة اليونسكو إعلانها للتسجيل في التُرَاث الوثائقي العالمي في إطار برنامج "ذاكرة العالم" في العام 1992م؛ استجابة لقلق اليونسكو المتزايد بشأن الحالة التي كان عليها وضع حفظ التُرَاث الوثائقي العالمي وتداوله (www.unisco.org) ، حيث سجلت اليَمَن مخطوطات صنْعَاء في سجل ذاكرة العالم، التي توضح تطور الخط العربي كما هو واضح في مجموعة من المخطوطات النادرة التي تنتمي إلى الآثار اليَمَنية في مجالات مختلفة مثل الجغرافيا، والطب، والفلك، ومخطوطات من القرآن الكريم، وغيرها (www.unisco.org) .

المخاطر التي يتعرض لها التُرَاث الثَقَافيّ في اليَمَن:

يعيش اليمن منذ مارس 2015م واحدًا من أكثر الصراعات دموية في تاريخ البلاد، يتداخل فيه النزاع القبلي والطائفي والحرب بالوكالة والمصالح الجيوسياسية والعوامل الاقتصادية، وهو ما نتج عنه مهاجمة المواقع التراثية والمتاحف والمراكز التاريخية وتدمير كل أشكال التراث الثقافي. كما غابت قضية التراث الثقافي من الأجندة السياسية بسبب تفاقم الأزمة الإنسانية والصراع الأمني وانتهاكات حقوق الإنسان.

يواجه التراث الثقافي في اليمن مخاطر جسيمة نتيجة ما يكابده التُرَاث بشكل عام من التهميش والإهمال منذ ردح طويل من الزمن، وعدم العناية به من الجهات الرسمية في اليَمَن، كَما يتعرض اليَمَن – منذ خمس سنوات – لأكبر تجريف للهوية، بفعل الأوضاع السياسية والعسكرية التي تشهدها البلاد، وأدت إلى تدمير مخزون اليَمَن التُرَاثي، سواءً بطريقة متعمدة تنم عن العدائية تجاه هذا التُرَاث، أو باللامبالاة إزاء قيمته التاريخية والعبث به ممن لا يُقدِّر قيمته، الأمر الذي عرّض التراث اليمني للخطر والدمار، والتهريب والبيع، والحفر العشوائيّ، أو السطو والبناء على أجزاء من مقرّات تلك المعالم التراثية، نتيجة ضعف الأجهزة الحكوميّة؛ إذ شهدت البلاد اعتداءات متزايدة على المقتنيات الأثرية والمناطق التُرَاثية، والعبث بالمعالم التاريخية وتدميرها ونهب محتوياتها وبيعها، رصدنا في هذه الدراسة أهمّها، فقد أدت الحَرْب إلى تدمير عدد كبير من الممتلكات الثَقَافيّة، سواءً باستخدامها لأغراض عسكرية من قبل أطراف الصراع، أو باستهدافها وإلحاق أضرار متفاوتة بها. بعض تلك التهديدات مردّها إلى المواقف العدائية التي تحملها بعض الجماعات والأطراف لتاريخ اليَمَن أو الآثار بشكل عام غير المتسق مع فكرها، ولا ينسجم مع أيدولوجياتها، ولهذا دُمِّرت الكثير من الممتلكات الثَقَافيّة في مناطق سيطرتها، وجاء ذلك في إطار السعي إلى طمس تاريخ اليَمَن. علاوة على ذلك، عمدت أطراف النزاع والجماعات المسلحة في أكثر من مرة إلى الاختباء والتمركز في مبانٍ وقلاع تاريخية، معرضةً بذلك سلامة المناطق التُرَاثية والمقتنيات الأثرية للخطر، ما ألحق بها أضرارًا جسيمة، كما أغارت قوات التحالف العربي على مدن تاريخية – بعد أن اُتخذت أماكن عسكرية – مدرجة ضمن لائحة التُرَاث العالمي، ومبان وقصور أثرية، وهو ما أدى إلى تدميرها تدميرًا كليًّا أو جزئيًا. ومن الأمثلة على ذلك متحف ذمار الوطني ومدينة شبام كوكبان ومدينة زبيد التاريخية، ومدينة صنعاء القديمة والتي تدمرت فيها العديد من المنازل التاريخية بسبب القصف الجوي (Khalidi, 2017, 736) .

لا يوجد تقرير يصف حجم التراث الثقافي المعرض للخطر بسبب استمرار النزاع المسلح، لكن الأيكوموس ICOMOS في بيان صادر عنها في 23 أبريل 2015 أعربت عن قلقها العميق بشأن التهديدات التي تتعرض لها الممتلكات الثقافية في اليمن، مشيرة إلى مواقع التراث الثقافي العالمي الثلاثة، "كما تعرضت القيمة التاريخية والذكريات المتجسدة في كثير من المواقع التراثية للتلف أو التدمير بشكل لا يمكن إصلاحه، وكذلك العديد من الأماكن الأخرى ذات الأهمية الثقافية الكبيرة" (ICOMOS, 2017, 141) . وأوقفت الحَرْب جميع أعمال الحفظ على التُرَاث التي كانت تُنفَّذ في المواقع التُرَاثية، وتوقفت بسببها مشاريع الحفظ التي كانت تقوم بها المنظمات الدولية، وأجبرت عمالها على الفرار من اليَمَن، "كما توقفت المؤسسات الوطنية القليلة التي كانت تنفذ مشاريع الحماية وفقدت قدرتها على القيام بمهامها ومسؤولياتها" (Ravagnan, 2017, 153) .

التدمير الذي طال الآثار والمعالم التاريخية والمباني الأثرية والمواقع التُراثية يُشكِّل أبرز مظاهر انزلاق البلاد إلى هاوية حرب أتت على كل شيء، ولم تذر شيئًا لممتلكات اليَمَنيين بما في ذلك ماضيهم الضارب في القِدَم، ونقطة اتحادهم الثَقَافيّة، وتُرَاثهم التاريخي، وأسلوب بنائهم الفريد الظاهر في الحصون والقلاع الشاهقة، والأبراج العالية، والزخارف الأصيلة على الجدران.

وبحسب تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2347 في نوفمبر 2017م فقد كشف عن صور التقطت في 29 أكتوبر 2015م توضّح زيادة أنشطة نهب الآثار داخل مدينة مأرب القديمة (تقرير الأمين العام، 2017) . كما أكدّ على الأضرار التي لحقت بمواقع التُرَاث العالمي في مدينة صنعاء القديمة، ومدينة زبيد التاريخية، إضافة إلى مدينة صعدة التاريخية (تقرير الأمين العام، 2017) ، وهي الصور التي التقطها البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب بالتعاون مع منظمة اليونسكو لرصد الدمار وتوثيق الأضرار التي تلحق بالمواقع الثَقَافيّة. وهو ما دفع كافة المنظمات الدولية المعنية بحِمَايَة التُرَاث، وخاصة منظمة اليونسكو، إلى إصدار بيانات تخاطب جميع الأطراف بالكف عن استهداف معالم التُرَاث الإنساني في اليَمَن.

وفي 3 فبراير 2016 تعرّض المتحف الوطني بمدينة تعز إلى الحرق والنهب، واختفت منه جميع المخطوطات النادرة والتحف الثمينة التي تعود بعضها إلى عصور ما قبل الإسلام، حيث تعرض جزء منه للحريق والجزء الآخر أنهار وتحول إلى كومة من الأنقاض (UNESCO, 2016b) . وفي 14 فبراير من العام نفسه استُهدفت مدينة شبام كوكبان، وتضررت بوابتها الرئيسة والقلعة الأثريَة وقبة الإمام شمس الدين إضافة إلى عدد من المنازل التي يعود تاريخها إلى القرن الثاني الميلادي (UNESCO, 2016b) ، وجرى استهداف نصبين تاريخيين في محافظة عمران، والتدمير المتعمد من قبل بعض الجماعات للمزارات الدينية في حضرموت، "وتعرّضت مدينة صنعاء القديمة، والحفريات الأثرية في صرواح وبراقش للتدمير" (Ravagnan, 2017, 153) .

لوحة (1) :

بعض جوانب الدمار الذي تعرضت له المباني التُرَاثيّة بمدينة صنْعاء القديمة

كما تعرض متحف ذمار الوطني للتدمير الكامل الذي يحتوي على نقوش عربية جنوبية قديمة، كما كان يحوي 12500 قطعة أثرية من الحضارة الحميرية، كما كان يضم المتحف منبرًا خشبيًا من الجامع الكبير في مدينة ذمار، والذي يزيد عمره عن 1000 عام (UNESCO, 2015e) وتضررت مدينة براقش الأثرية المسوّرة، واستُهدِف مسجد الإمام الهادي في مدينة صعدة التاريخية وتم تدميره، وهو مبنى عمره 1200 عام (Browning and Ghobari, 2015) .

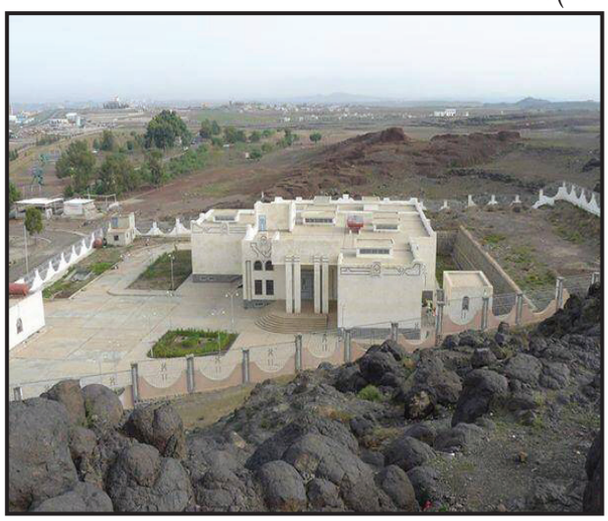

لوحة (2) :

صوره لمتحف ذمار الوطني قبل وبعد التدمير

كما دُمرت عدة مواقع في مدينة عدن، حيث استُخدِم المتحف الحربيّ الذي يعود الى العصر العثماني كساحة للمواجهات بين الأطراف، الأمر الذي أدّى إلى تدمير أجزاء منه بضربات المدفعيّة، إضافة إلى مسجد الجوهرة وقلعة صيرة التي تعود إلى القرن الحادي عشر، كما تعرّضت الصهاريج التاريخيّة للقصف، وتعرّضت بوّابة عدن للبناء العشوائيّ. وتم تشويه وطمس الكثير من المعالم التاريخية، بشكل عشوائي وأحيانًا متعمّد مثل إحراق الكنائس والمعابد، التي تعتبر من الموروث الدينيّ، والتي كانت شهادة على التعدّد الدينيّ والتنوع الثقافي الذي تعيشه مدينة عدن (Khalidi, 2017) .

وفي 5 يونيو 2015م، دمرت الغارات قلعة القاهرة التاريخية المطلة على مدينة تعز بعد أن كانت تستخدمها الجماعات الخارجة عن القانون كموقع عسكري لقصف خصومهم في المدينة، وتضررت أجزاء منها نتيجة القصف.

لوحة (3) :

صوره لقلعة القاهرة تُظهر القصف الذي تعرّضت له

وفي يونيو 2015 تسببت الغارات الجوية في تدمير الجانب الشمالي من سد مأرب المدرج على القائمة المؤقتة للتراث العالمي، أحد العجائب الهندسية من العالم القديم والذي يعود بناؤه إلى العصور القديمة إلى أكثر من 2500 عام، حيث كان يسقي مساحة 24000 فدان خلال فترة السبئيين، كما تعرضت مدينة مأرب القديمة لأضرار كبيرة (UNESCO, 2015e) .

لقد فقدت الممتلكات الثَقَافيّة في اليَمَن خلال الخمس سنوات الماضية مطلق الحِمَايَة، وأُخِلّ بجميع شروط الحِمَايَة العامة والخاصة والمعززة التي أقرتها اتفاقية لاهاي 1954م، لاسيما بعد أن فَقَد التُرَاث اليَمَني حصانته بتحويل المواقع التُراثية من وظائفها الثَقَافيّة إلى أهداف عسكرية، وكانت هدفًا لتوجيه أعمال عدائية وبوجود إنذار فعلي مسبق.

وبحسب الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات في اليمن، فقد تجاوز عدد المواقع الأثرية المتهدمة أو المدمرة منذ مارس 2015م (10) مواقع، و (8) متاحف، و (10) مساجد، وأكثر من (17) مقبرة، فضلًا عن المعالم الأثرية والمدن القديمة، وتضررت (5) مواقع للتُرَاث العالمي. فضلًا عن الأضرار التي لحقت بالمتاحف، كالمتحف الوطني في صنعاء، ومتحف عتق الأثري في شبوة، ومجمع قصر السلاح التاريخي، ومتحف تعز الوطني، وقصر العبدلي، والمتحف الحَرْبي في عدن، والتدمير الكامل لمتحف ذمار الوطني، "الذي يضم آلاف القطع الأثرية غير المسجلة، التي كانت تُخزّن هناك بواسطة البرامج الميدانية والتنقيبات الأثرية" (Khalidi, 2017, 736) .

وفي ظل سيطرة جماعة الحوثيين – التي انقلبت على السلطة في سبتمبر 2014م – على كل مؤسسات الدولة، بما في ذلك المراكز الثَقَافيّة والمتاحف، والفوضى التي تعم البلاد، وانعدام أعمال الرقابة، فلا تزال القطع الثَقَافيّة معرّضة للخطر والبيع، ولا نعلم كم حجم النهب الذي طال مستودعات التخزين التابعة للمتاحف ومواقع الحفريات الأثرية التي تمت في السنوات الماضية، والتي قامت بها البعثات الأثرية في المناطق الواقعة حاليًا تحت سيطرة الحوثيين، في ظل عدم وجود تدابير لازمة لمواجهة خطر النهب والاتجار بالقطع الأثرية، وغياب قواعد المعلومات المنهجية بشأن حفظ المقتنيات الأثرية.

أما فيما يخص المخطوطات اليمنية فقد لاقت صنوف التشريد والضياع، وعرفت هجرات كبيرة خارج وطنها الأصلي بالسطو تارة وعن طريق البيع والمتاجرة بها من قبل من لا ضمير لهم تارةً أخرى، وبحسب مسؤول يمني اتهم الحوثيين بتهريب وإخفاء ما يزيد عن 14 ألف مخطوطة يمنية نادرة (almethaqnews. com) .

المخاطر التي تتعرّض لها مواقع التُرَاث العالمي

حاولت هذه الدِّراسة إجراء تقييم مستقل للتهديدات التي تواجه مواقع التُرَاث العالمي في اليَمَن، الثلاثة المعرضة للخطر (صنعاء القديمة، شبام حضرموت، زبيد التاريخية) ، عن طريق العودة إلى تقارير حالة الحِفَاظ الشامل (SOC)[6] لممتلكات التُرَاث العالمي على مدار السنوات الماضية والتي صنّفت فئات التهديدات إلى ثلاثة عشر تهديدًا، مُعتمدًا في تحديد أنواع الخطر المختلفة: العوامل الإدارية والمؤسسية (مثل: نقص الموارد المالية، والحِمَايَة القانونية، والخطط الإدارية) ، المباني والتنمية، الأنشطة البشَرية الأخرى (مثل: الاضطرابات المدنية، والحروب، والأنشطة غير القانونية) ، الاستخدامات الاجتماعية والثَقَافيّة للتُرَاث (مثل: السياحة، والتغيرات في طرق الحياة المحلية، والتماسك الاجتماعي) ، البنية التحتية للنقل والطرق، استخدام الموارد البيولوجية الحيوية (مثل: الصيد، الزراعة، التصحر، التأثير على الغابات) ، استخراج الموارد المادية، خدمات البنية التحتية، والتلوث، والأحداث الإيكولوجية أو الجيولوجية المفاجئة، والظروف المحلية المؤثرة على النسيج المادي، العوامل الطبيعية (مثل: التغييرات المناخية، وأحداث الطقس القاسية) ، والفصائل الغريبة أو شديدة الوفرة.

وبالنظر إلى طبيعة التهديدات في مواقع التُرَاث العالمي المعرّضة للخطر في اليَمَن بحسب تقرير لجنة التُرَاث العالمي (جدول رقم 4) ، وبالعودة إلى تقارير حالة الحِفَاظ الشامل للسنوات الماضية، والتركيز على تقرير حالة الحِفَاظ الشامل لعام 2019م، **فإن هذه الدِّراسة قد حددت المهددات التي تتعرض لها مواقع التُرَاث العالمي في اليَمَن في ثمانية عوامل رئيسة، (جدول رقم 5)** :

1. العوامل الإدارية والمؤسسية: (مثل: نقص الموارد المالية والبشرية، والحِمَايَة القانونية، والخطط الإدارية) .
2. العوامل الطبيعية: (مثل: التغييرات المناخية، الفيضانات، والأمطار، وأحداث الطقس القاسية) .
3. المباني والتنمية: (مثل: سوء الصيانة، الضعف المستمر للمباني، التجاوزات والإضافات العشوائية، تدهور المباني، استخدام مواد وتقنيات غير ملائمة) .
4. الاستخدامات الاجتماعية والثَقَافيّة للتُرَاث: (مثل: السياحة، الهويّة، التغيرات في طرق الحياة المحلية، تفكك التماسك الاجتماعي) .
5. التهديدات المتعلقة بالنزاع المسلح: (مثل: الاضطرابات المدنية، والحروب، والأنشطة غير القانونية) .
6. خدمات البنية التحتية.
7. استخدام الموارد البيولوجية الحيوية: (مثل: التصحر في

المناطق الخضراء والبساتين) .

8. الظروف المحلية المؤثرة على النسيج المادي: (عدم استقرار السكان، الحاجة الملحة للمأوى للسكان النازحين، الاضمحلال الوظيفي للموقع) .

جدول (4) :

التهديدات التي تم بموجبها إدراج مواقع التُرَاث العالمي في اليَمَن على قائمة الخطر

م	الموقع	التهديدات التي تم بموجبها إدراج الموقع على قائمة الخطر
1 –	مدينة شبام حضرموت	تهديدات العوامل الطبيعية. نقص الدعم التنظيمي والموارد المادية للحفاظ. التهديدات المتعلقة بالنزاع المسلح.
2 –	مدينة صنعاء القديمة	الأضرار والتهديدات المتعلقة بالنزاع المسلح في اليَمَن.
3 –	مدينة زبيد التاريخية	تدهور خطير للتُرَاث العمراني (تم استبدال نسبة عالية من المنازل السكنية بمباني خرسانية ومتعددة الطوابق) . التدهور السريع للمنازل المتبقية في المدينة؛ بسبب انخفاض دخل السكان. نقل أنشطة السوق القديم إلى خارج المدينة، وخلو المدينة من المحلات والأنشطة التجارية. اختفاء الدور الاقتصادي التقليدي للمدينة. افتقار المدينة بشكل عام إلى أي استراتيجيات للحفاظ وإعادة التأهيل. التهديدات الناشئة عن النزاع المسلح في اليَمَن. اختفاء المساحات المفتوحة بسبب الإنشاءات الجديدة. انعدام المواد التقليدية لأعمال الترميم، وعدم وجود صيانة للمدينة. نقص الدعم الفني والمالي

جدول (5) :

توزيع المخاطر وعوامل التهديد على مواقع التُرَاث العالمي في اليَمَن المدرجة على قائمة الخطر

م	فئات المخاطر والتهديدات	شبام حضرموت	صنعاء القديمة	زبيد التاريخية
1	العوامل الإدارية والمؤسسية	×	×	×
2	العوامل الطبيعية	×		
3	المباني والتنمية	×	×	×
4	الاستخدامات الاجتماعية والثَقَافيّة للتُرَاث		×	
5	التهديدات المتعلقة بالنزاع المسلح	×	×	×
6	خدمات البنية التحتية		×	×
7	استخدام الموارد البيولوجية الحيوية، التصحر		×	
8	الظروف المحلية المؤثرة على النسيج المادي		×	×

يكشف الجدول رقم (5) عن توزيع المخاطر المهددة للتُرَاث العالمي في اليَمَن، إذ يلاحظ أن العوامل الإدارية والمؤسسية، والتهديدات المتعلقة بالنزاع المسلح، والمباني ونشاطات التنمية، هي العوامل المتشابهة بين الثلاثة المواقع، في حين أثرت العوامل الطبيعية على مدينة شبام حضرموت دون غيرها من المواقع، «نتيجة الأمطار الغزيرة التي شهدتها المدينة عام 2008م، والأضرار الجسيمة التي هددت المباني التاريخية والعمارة الطينية في المدينة» (فيصل وصادق، 2009: 275) . ويلاحظ أيضًا أن الأنشطة البشرية هي التهديدات الأكثر خطورة من غيرها بموجب قرارات لجنة التُرَاث العالمي؛ إذ إن الحروب والاضطرابات التي تشهدها اليَمَن كانت هي السبب الرئيس وراء إدراج موقعي شبام وصنعاء القديمة في قائمة الخطر، كما ازدادت مدينة زبيد سوءًا بفعل الحَرْب التي أثرت كثيرًا في عمليات الحِفَاظ والإدارة في المدينة.

الاستجابة الدولية لحماية التُرَاث الثَقَافيّ في اليَمَن

خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الحرب، ساعدت الإجراءات الدولية في الحفاظ على التراث اليمني وحمايته من خلال العديد من مشاريع التعاون الثقافي والمبادرات والبرامج «التي ساهمت رفع مستوى الوعي بالتراث الثقافي والحفاظ عليه» (Ravag-nan, 2017, 153) . ومع اندلاع الحرب عام 2015م، قدّم مكتب اليونسكو لمجلس التعاون الخليجي واليمن ومقره الدوحة قائمة بالمواقع التراثية وإحداثياتها الجغرافية؛ لمنع ضربها وتجنيبها الغارات الجوية (UNESCO, 2016b) .

لقد اكتفت اليونسكو والمنظمات الدولية بالشجب والإدانة والاستنكار للانتهاكات التي طالت التُرَاث والهوية الثَقَافيّة في اليَمَن. ففي 11 مايو 2015م وجّهت المدير العام لليونسكو تحذيرات بهدف حِمَايَة التُرَاث الثَقَافيّ الفريد في اليَمَن، وطالبت بإبقائه خارج دائرة النزاع؛ بوصفه مستودعًا لهوية الناس وتاريخهم وذاكرتهم، وشهادة استثنائية على إنجازات الحضارة الإسلامية نتيجة الأضرار الجسيمة التي تعرضت لها المباني التاريخية في مدينة صنعاء القديمة.

وفي 2 يونيو 2015م أدانت المديرة العامة لليونسكو الغارات الجوية على مدينة مأرب القديمة، والأضرار التي لحقت بسد مأرب القديم. وفي 12 يونيو 2015 أدانت المدير العام لليونسكو تدمير عدد من البيوت التقليدية في حي القاسمي بمدينة صنعاء القديمة (UNESCO, 2015b) ، والأضرار التي تعرض لها مجمع العرضي التاريخي الواقع خارج أسوار مدينة صنعاء القديمة في 9 يونيو 2015. وفي 16 يوليو 2015 أعلنت المديرة العامة لليونسكو عن خطة عمل طارئة لحمَايَة التُرَاث الثَقَافيّ لليمن؛ استجابة للتهديد المستمر الذي يمثّله الصراع المستمر للتُرَاث الثَقَافيّ الذي يُشكِّل رمز الشعب ومصدرًا رئيسيًّا لإنعاش البلد والتنمية المَستدامة. كما أعدّت اليونسكو أدوات تقييم سريعة للمباني التاريخية والمواقع التراثية والمتاحف في اليمن، وتم توزيعها على الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. كما وضعت خطط لبناء القدرات وعقد دورات تدريبية حول إدارة المخاطر وتقنيات التوثيق السريع والاستعداد لمخاطر الكوارث (UNESCO, 2015e) . ومع أن "معظم هذه البرامج جديرة بالاهتمام وإيجابية للتنفيذ، إلّا أنها لم تبدأ بسبب استمرار الصراع وأعمال العنف" (Lynn & Benjamin, 2020, 1785) .

اللجنة الدولية للدرع الأزرق Blue Shield[7] أعلنت هي الأخرى في بيان لها في مايو 2015م عن حثها جميع الأطراف على حِمَايَة التُرَاث الثَقَافيّ اليَمَني الفريد من نوعه، والالتزام ببنود اتفاقية لاهاي لحِمَايَة المَمتلكات الثَقَافيّة في حالة النزاع المسلح، وعدم استخدام التُرَاث لأغراض عسكرية، والامتناع عن استهداف تلك الممتلكات، وتجنب الإضرار بها، نتيجة المعارك الدائرة التي

ألحقت أضرارًا ودمارًا بالعديد من مواقع التُرَاث الثَقَافيّ. كما نشرت في 3 يونيو 2015، بيانًا حول التقارير المقلقة للغايَة حول تدمير الممتلكات الثقافية، بما في ذلك قصف موقع التراث العالمي في مدينة صنعاء القديمة، وحثت جميع الأطراف على الالتزام بشروط اتفاقية لاهاي لعام 1954م.

وفي أبريل 2016، قامت اليونسكو بالتنسيق مع عشرة متاحف عالمية رائدة؛ لإقامة برنامج عالمي بعنوان (أسبوع التراث اليمني) ضمن برنامج (متحدون مع التراث) لنشر الوعي عالميًا حول التراث الثقافي في اليمن، وغنى الحضارة اليمنية وتاريخها، شمل متحف اللوفر والمتحف البريطاني ومؤسسة سيمثسونيا الأمريكية ومتاحف عالمية أخرى (Lynn & Benja-min, 2020: 1785; Ravagnan, 2017: 157) .

وأصدر المجلس الدولي للمتاحف عام 2018م – ضمن جهوده لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثَقَافيّة – قائمة الطوارئ الحمراء للممتلكات الثَقَافيّة المهددة بالخطر (RedList)[8]، وإعطاء أمثلة لفئات القطع الثَقَافيّة؛ وذلك من أجل منع بيعها، أو تصديرها بطرق غير مشروعة.

وإزاء هذا التدمير والأضرار الكبيرة التي لحقت بالتراث الثقافي في اليمن اكتفت اليونسكو والمنظمات المعنية بحِمَايَة المواقع التُرَاثية ذات القيّمة إلى دعوة جميع الأطراف إلى إبقاء التراث الثقافي بعيدًا عن الصراع بموجب المعاهدات الدولية، والتعبير عن أسفها ومخاوفها لما يتعرض له التراث من تدمير، وتوجيه عدد من البيانات والتصريحات على لسان المدير العام للمنظمة (UNESCO, 2016a) . إلا أنها لم تصل إلى حد تسمية الجناة ومرتكبي التدمير، كما "لم تقم بأي تدخل للمساعدة في تقليل المزيد من التدمير" (Armenta, 2018: 43) .

ومن المؤسف أن لجنة التراث العالمي في اجتماعاتها منذ عام 2015م وحتى اليوم "لم يتم مناقشة ما يتعرض له التراث الفريد في اليمن من مخاطر جسيمة في تناقض صارخ مع ردود أفعالها القوية ونقاشاتها حول الدمار الذي يتعرض له التراث في بعض المناطق الأخرى من العالم" (Meskell 2018, 217) ، كما لم تجد المواقع التراثية في اليمن أي تدخلات عاجلة أو دعم مالي من صندوق التراث العالمي وهو ما جعل الأهالي يقومون بإعادة ترميم مبانيهم السكنية دون مراعاة لقيم الأصالة وشروط الترميم المتبعة كما هو الحال في مدينة صنعاء القديمة.

إن ما يفسر ازدواجية المعايير التي تتخذها اليونسكو – وبالتحديد لجنة التُرَاث العالمي في التعامل – مع المواقع التُرَاثية المسجلة على القائمة، هو أن مدينة زبيد التاريخية كموقع تُرَاث عالمي أُدرجت على قائمة الخطر منذ 2000م، ما يعني أن عشرين عامًا من عمر هذه المدينة وهي تأنُّ تحت وطأة الخطر كتُرَاث إنساني عالمي، وعلى مرأى ومسمع من المجتمع الدولي؛ إذ لا تزال دائرة الخطر تتسع كل يوم، حتى من قبل أن تبدأ الأحداث الدامية التي تشهدها اليَمَن منذ عام 2015، وكلُّ ما قامت به اليونسكو هو بيانات الشجب والاستنكار، أو التهديدات التي دأبت على توجيهها للحكومة اليَمَنية عقب كل اجتماع بشطب ملف مدينة زبيد من قائمة التُرَاث العالمي، مع نزرٍ يسير من الدعم والمساعدات التي لا تحلّ مشكلة بحجم مشكلة مدينة زبيد.

عشرون عامًا ولجنة التُرَاث العالمي – في كل اجتماع – تناقش موضوع هذه المدينة المنسيّة، وتتخذ قرارها بالإبقاء على قائمة الخطر، مطالبةً السلطات اليَمَنية بسرعة تجاوز المخاطر وإنقاذ المدينة في بلد يُعدُّ واحدًا من أفقر دول العالم اقتصاديًا، ونتيجة الحَرْب، صار يُعاني من أسوأ أزمة إنسانية تشهدها الأمم المتحدة منذ إنشائها، وهو ما يتنافى مع روح اتفاقية التُرَاث العالمي 1972م وما ورد في الفقرة رقم 4 من المادة رقم 11 التي تلتزم اليونسكو بموجبها بتقديم الدعم ونفقات العمليات اللازمة للإنقاذ وتجاوز المخاطر.

تدابير حماية التُرَاث الثقافي

لقد حان الوقت أن تتعامل المنظمات الدولية والحكومة اليَمَنية مع الواقع اليوم بشكل جدّي، وأن تحمي تُرَاث اليَمَن ومخزونه الثَقَافيّ، والقيام بتوفير آليات وطنية ودولية تتمثل بوجود منظومةَ تشريعية تُجرِّم بمختلف الطرق استخدام المواقع التُرَاثية لأغراض عسكرية، ولهذا ينبغي التنسيق مع المنظمات الدولية عن طريق مجموعات عمل متخصصة لوضع الآليات والمشروعات التي تكفل حِمَايَة التُرَاث الثَقَافيّ بما يتفق مع اتفاقية لاهاي 1954م، والبروتوكول الأولَ الملحق بها ثم البروتوكول الإضافي لعام 1999م.

وللحد من تفاقم المخاطر المحدقة بالتراث الثقافي، سأضع هنا رزمة من الإجراءات التي ينبغي على المجتمع الدولي ان يقوم بمسؤولياته تجاه التراث الإنساني في اليمن، بالإضافة الى التدابير المرتبطة بعمل الحكومة اليمنية في الفترة القادمة والتي ينبغي عليها أن تقوم هي الأخرى بواجبها، **وأن تضع التراث الثقافي على قائمة الأهمية والأولوية الأكيدة في خططها الحالية والمستقبلة**:

1. وضع خطة عاجلة وتحديد جدول زمني، وحشد الإمكانيات بالتعاون مع المنظمات والدول الصديقة والشقيقة لتمويل مشروعات إعادة ترميم وصيانة المواقع التراثية التي دمرتها الحرب.

2. توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي عاجل بشأن حماية التراث الثقافي في اليمن، وتنظيم عدد من الندوات العلميّة التي تقدم فيها الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة لاستعراض الأضرار، ومناقشة الحلول لحماية وصون هذا التراث، والطرق الكفيلة بإعادة ما تم نهبه من الممتلكات الثقافية.

3. البدء باتخاذ إجراءات عملية عاجلة ترمي إلى استعادة الآثار التي يُتوقع خروجها بطرق غير شرعية من اليَمَن.

4. إنشاء صندوق متعدد الشركاء لدعم مشاريع ترميم التُرَاث واستعادة الممتلكات التُرَاثية المنهوبة أو المسروقة.

5. التنسيق الفعال مع المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال حِمَايَة التُرَاث الثَقَافيّ؛ لتقديم الدعم المالي اللازم، وإعادة بناء خصائص التُرَاث العالميّ المتضرر، وتقديم المساعدة التقنية اللازمة.

6. الاستفادة من الدعم الذي يقدمه التحالف الدولي لحِمَايَة التُرَاث في مناطق النزاع [9] .

7. إعادة إحياء الإرث الثقافي والحضاري، وتأهيل المناطق

التراثية وتزويدها بمشاريع البنى التحتية.

8. وضع خطة مشتركة بين وزارة الثقافة ومختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة لحماية التراث الثقافي وانقاذ ما يمكن إنقاذه.

9. الاهتمام بالتسجيل والتوثيق للممتلكات الثَقَافِيّة، ووضع قوائم كاملة لها، وتحديث تلك القوائم بصفة دورية.

10. إعداد خطة للحماية والإدارة في المواقع التراثية.

11. تشكيل لجنة وطنية معنية بمواقع التُرَاث العالمي في نطاق النُظُم الدستورية والإدارية للدولة، مهمتها المحافظة على المواقع المسجلة على قوائم اليونسكو، من خلال التنسيق مع المنظمات الدوليّة، والإقليمية المعنية ذات العلاقة.

12. ضرورة انضمام اليَمَن إلى جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بحِمَايَة التُرَاث الثَقَافِيّ واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحِمَايَة الوطنية.

13. معالجة الثغرات القانونية الموجودة في القوانين الوطنية المعنية بحِمَايَة التُرَاث الثَقَافِيّ، والتُرَاث العالمي على وجه الخصوص.

14. بناء قدرات المتخصصين والكوادر الوطنية في مجال التُرَاث والآثار والشرطة وموظفي الجمارك.

15. استكمال ترشيحات المواقع المدرجة على القائمة المؤقتة لليونسكو، وتسجيل ترشيحات لمواقع أخرى.

16. عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية وورش العمل المتخصصة ذات العلاقة بحِمَايَة المواقع التُرَاثية والتُرَاث الثَقَافِيّ.

17. تبني قضايا التُرَاث والممتلكات الثَقَافِيّة في المناهج التعليمية.

18. تعميق الوعي بأهمِّية وقيمة التُرَاث الثَقَافِيّ بوصفه أحد المكونات الأساسية للهوية القومية والمعبر الماديَ عن حضارة الأمة وثقافتها والاستفادة من هذا الموروث في دعم عملية التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة عبر صيانته وإعادة تأهيله وتوظيفه ودمجه في حياة الناس اجتماعيًّا وثَقَافِيًا واقتصاديًّا.

الخاتمة:

اكتفت المنظمات الدولية بتوجيه النداءات للأطراف المتصارعة في اليمن، فيما عجزت عن توفير الحِمَايَة الكافية للتُرَاث الثقافي بشكل يحفظ له الاستدامة للأجيال القادمة. مع تأكيدنا أنه لن تتحقق حمايته دون إنهاء هذه الحَرْب التي لم تحترم أي من القواعد الخاصة بحِمَايَة الممتلكات الثَقَافِيّة أو المواقع التُرَاثية، كما أن المخطوطات والمقتنيات المنهوبة من بعض المتاحف لا حصر لها، لاسيما وأن هذه المقتنيات لم تكن مسجّلة من قبل، وهو ما يُشكِّل صعوبة في استردادها مستقبلًا.

ركزت هذه الورقة على التحديات والأضرار الجسيمة التي يتعرض لها التراث الثقافي في اليمن من خلال تسليط الضوء على حالات التدهور والدمار، وعجز المؤسسات الدولية وعدم قدرتها في الوفاء بمهمتها وأهدافها وكل ما قامت به عبارة عن إدانات واسعة ووعود بالمساعدة وبناء القدرات.

النتائج:

من أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدِّراسة:

1. إنّ الإهمال والاعتداءات المتكررة على الممتلكات الثقافية والمواقع التُرَاثية، وعدم الوعيّ بأهميتها، يحول دون حمايتها والحِفَاظ عليها.

2. إنّ ما يشهده التُرَاث من تكالب وطرق للتحايل والاستغلال لاقتنائه والاستفادة منه ماديًا بواسطة عصابات دوليّة متخصصة تقوم بنهبه وتدميره، والاستيلاء على كثير من الممتلكات الثَقَافِيّة ذات القيم المادية والمعنوية في عملية تدمير ممنهج لطمس صفحات مهمة من الذاكرة الإنسانية.

3. لم تقم الجهات الدولية المعنية بتوفير الحماية اللازمة للتراث الثقافي اليمني وفقا للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها اليمن خلال الفترة الماضية، واكتفت بعبارات الشجب والاستنكار.

4. عمليات التدمير التي طالت المواقع التُرَاثية ومنها مواقع التراث العالمي بفعل الحَرْب الدائرة والتدخل العسكري العربي في اليَمَن.

5. التعديات وعمليات السطو والنهب التي تتعرّض لها المواقع التُرَاثية من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية، وما تعرضت له المدن التاريخيّة، والمزارات، والأضرحة، والمساجد، من إهمال وتدمير.

التوصيات:

1. ينبغي على المجتمع الدولي توفير التمويل اللازم لعملية الحفاظ لا سيما على المواقع التراثية المعرضة للخطر من خلال صندوق الطوارئ الذي تم إنشاؤه للتدخلات الإسعافية الأولية في المواقع التراثية والمراكز التاريخية، واتخاذ إجراءات حقيقية تضمن توفير احتياجات الحفظ وإعادة الإعمار للتراث الثقافي، والمساعدة في حماية بقايا ماضينا المشترك.

2. إيجاد آليات فعالة لتمويل وتنفيذ مشاريع الحِفَاظ عل المواقع التُرَاثية والممتلكات الثقافية، والاستفادة من نماذج عالمية ناجحة في هذا المجال.

3. العمل على تطوير إجراءات وقائية لحِمَايَة التُرَاث الثقافي وقت الأزمات، والاستفادة مما توصلت إليه المحافل الدولية من تشريعات وأدلة ومعايير إرشادية.

4. زيادة التعاون والتنسيق مع جميع الشركاء من الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتنمية المواقع التراثية وتأهيلها وتنميتها عمرانيًا وثَقَافِيًا واقتصاديًا بأسلوب مستدام يبرز قيمتها الثَقَافِيّة.

5. الحِفَاظ على التُرَاث الطبيعي في جزيرة سقطرى والمحميات الطبيعية المدرجة على قائمة التُرَاث العالمي.

6. وضع برنامج لصون وحِمَايَة الممتلكات المدرجة في قائمة التُرَاث العالمي، وتلك المواقع المدرجة في القائمة المؤقتة.

7. ضرورة تضافر الجهود من أجل الحِفَاظ على التُرَاث الثَقَافِيّ بما يتناسب مع ما تضمنته الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية

التي يتطلب إسنادها بقوانين وطنية صارمة، وتطوير التشريعات القانونية الداخلية لتحديد إطار تشريعي لحِمَايَة تُرَاثها الثَقَافيّ، والعمل على حفظه وصيانته.

8. تخصيص الموارد المالية والفنيّة الكفيلة بحِمَايَة التُّرَاث الثَقَافيّ، والحِفَاظ عليه عبر جهات غير منحازة ومهتمة بالحفاظ على الَتراث.

الهوامش:

1. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، «النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي 1972»، (نشرة 2005) ، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، (17 أكتوبر – 21 ووفمبر 1972) . http:// whc. unesco. org/ arb/ convention-text (arabic)

2. تتألف القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية من العناصر الثقافية التي تساعد على إبراز تنوع التراث اللامادي وتميزه والتوعية بأهميته. بشرط أن تكون سليمة ومستدامة، وأن يتم ترشيحه من المجتمع نفسه، وأن يكون قد أدرج من قبل في قائمة الحصر الوطني للدولة.

3. تهدف قائمة الصون العاجل إلى تعزيز تدابير صون العناصر المهددة بخطر الزوال، وتضم العناصر الثقافية التي هي بحاجة إلى تدابير عاجلة للحفاظ عليها، والتي تواجه تهديدات ومخاطر تطال استدامتها، إذ يتيح التسجيل في هذه القائمة استفادة الدول المعنية من التعاون الدولي في مجال الصون، ومواجهة التهديدات التي تتعرّض لها العناصر المدرجة، مع إعطاء الأولوية للطلبات الواردة من الدول النامية.

4. خُصصت هذه القائمة لنشر أفضل البرامج والمشاريع والأنشطة التي هدفت إلى صون التُّرَاث الثقافيّ غير المادي في الدول الأطراف.

5. هي عبارة عن قائمة أنشأتها منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) لتسجيل التراث في العالم الإسلامي، والتراث الإسلامي في العالم، وقد بلغ عدد المواقع المسجلة عليها في ديسمبر2019م مائة وأربعين (140) موقعًا تراثيًا تتوزع على 21 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، وفي ثلاثة مستويات للتسجيل هي: القائمة النهائية للتراث في العالم الإسلامي (وضمت 72 موقعا) ، والقائمة التمهيدية للتراث في العالم الإسلامي (وضمت 65 موقعا) ، وقائمة التراث المهدد بالخطر في العالم الإسلامي (وضمت 3 مواقع) .

6. State of Conservation report (SOC) هي تقارير لمواقع تراثية محددة، مقدمة من الدول الأطراف يتم التحقق منها ومراجعتها من قبل الهيئات الاستشارية للجنة التراث العالمي، ومن ثم تستخدمها اللجنة لتقييم ظروف كل موقع وتحديد ضرورة اعتماد تدابير محددة من أجل حلّ المشكلات ومواجهة التهديدات (Nicholas& Others, 2019: 4) .

7. تتألف شبكة الدرع الأزرق أو اللجنة الدولية للدرع الأزرق من منظمات عاملة في مجال التراث والمتاحف تأسست في عام 1996م وتضم ممثلين عن أربع منظمات غير حكومية في هذا المجال، المجلس الدولي للأرشيف، المجلس الدولي للمتاحف، المجلس الدولي للآثار والمواقع الايكوموس، والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات.

8. عبارة عن قوائم ينشرها المجلس الدولي للمتاحف، منذ عام 2000م بمختلف اللغات، وبمشاركة أخصائيين علميين؛ لتوفير وسيلة عملية لمنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وتحديد الإرث الثقافي المهدد بالخطر؛ من أجل المحافظة عليه للأجيال القادمة.

9. التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع هي مؤسسة مالية تأسست في ديسمبر 2016م، ومقرها جنيف، وتهدف إلى جمع الموارد وتوزيعها للتمكين من تنفيذ برامج الوقاية، وتوفير الحماية العاجلة للممتلكات الثقافية المعرضة لخطر التدمير أو الاتلاف أو النهب؛ نتيجة للنزاع المسلح والمشاركة في ترميمها.

المصادر والمراجع العربية:

- أحسن، إسعاد. (2015) . الإطار القانوني لحِمَايَة التُّرَاث الثَقَافيّ أثناء النزاعات المسلحة،]أطروحة ماجستير غير منشورة[. جامعة عبدالرحمن ميرة بجاية، الجزائر.
- أحمد عيسى فرج. (2016) . خمسة مواقع لقائمة التُّرَاث العالمي بليبيا في قائمة الخطر، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس.
- أشقر، ديما، سعيد الحجي، كميت عبدالله. (2018) . التُّرَاث الثَقَافيّ السوري بين مطرقة الحَرْب وسندان اللصوص، مجلة الإعمار والبناء في سوريا، عدد خاص، ص 253 – 269.
- الأصقة، خيرية عبدالله إبراهيم، (2010) . إدارة التُّرَاث الثَّقَافيّ في المملكة العربية السعودية – حالة الحرف والمصنوعات التقليدية،]رسالة دكتوراه غير منشورة[. جامعة الملك سعود.
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2347، (2017) . الأمم المتحدة.
- خوسيه، لويز؛ كاثرين، انتومارشي؛ ستيفان، ميكالسكي. (2016) . دليل إدارة المخاطر للتُرَاث الثَقَافيّ، (ماري عوض، ترجمة؛ ط1) . المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثَقَافيّة، المعهد الكندي لحفظ التُرَاث، كندا، 2016م.
- الطائي، حيدر أدهم. (2012) . سرقة الممتلكات الثَقَافيّة العراقية في ضوء قواعد القانون الدولي، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العراق، 4 (16 – 17) ، 47 – 81.
- فاطيمة، لعريبي؛ جميلة، قاسيمي. (2018) . حِمَايَة التُّرَاث العالمي أثناء النزاعات المسلحة،]مذكرة غير منشورة[. جامعة البويرة، الجزائر.
- فيصل، شمشير؛ صادق، حسين المشهور. (2009) . الخصائص الهندسية لمدينة شبام وتأثير كارثة السيول، المؤتمر الهندسي الثاني، كلية الهندسة جامعة عدن، ص ص 275 – 290.
- الهياجي، ياسر هاشم عماد. (2014) . إدارة مواقع الجذب السِّيَاحِيّ التُرَاثيّة: مدينة صنْعَاء القديمة أنموذجًا]أطروحة ماجستير غير منشورة[. جامعة الملك سعود.
- الهياجي، ياسر هاشم عماد. (2016) . دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التُّرَاث الثَّقَافيّ وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، (34) ، مركز عبدالرحمن السديري الثَّقَافيّ، السعودية، ص ص 87 – 110.
- اليونسكو. (1954) . ديباجة اتفاقية لاهاي لحِمَايَة الممتلكات الثَقَافيّة في حالة النزاع المسلح لسنة 1954.
- اليونسكو. (2003) . اتفاقية بشأن حِماية التُّرَاث الثَّقَافيّ غير المادي، الدورة الثانية والثلاثون، باريس.

المصادر والمراجع العربية مترجمة:

- *Ahmed Issa Farag. (2016). Five World Heritage List sites for Libya on the Danger List (in Arabic). Libyan Organization for Policies and Strategies, Tripoli.*
- *Ahsan, Esaad. (2015). The Legal Framework for the Protection of Cultural Heritage during Armed Conflicts (in Arabic). [Unpublished Master dissertation]. University of Abdel Rahman Meera Bejaia, Algeria.*
- *Al-Asqa, Khayriyah Abdullah Ibrahim, (2010). Cultural Heritage Administration in the Kingdom of Saudi Arabia - The Case for Traditional Crafts and Artifacts (in Arabic). [Unpublished PhD dissertation). King Saud University.*
- *Alhiagi, Yasser H. E. (2014). Managing heritage attractions: the old city of Sana'a as a model (in Arabic) [Unpublished Master dissertation]. King Saud University.*
- *Alhiagi, Yasser H. E. (2016). The role of international and regional organizations in protecting, managing and promoting cultural heritage (in Arabic). Adumato Magazine, (34), Abdul Rahman Al-Sudairy Cultural Center, Saudi Arabia, pp. 87-110.*
- *Al-Tai, Haider Adham. (2012). Theft of Iraqi cultural property in light of the rules of international law, Journal of Law, Al-Mustansiriya University, Iraq, 4 (16-17), pp. 47-81.*
- *Armenta, Xochilt. (2018). Heritage Preservation in War: Proactive and reactive approaches applied to the Old City in Sana'a, Yemen [Unpublished Master dissertation). University of Pennsylvania, Philadelphia.*
- *Ashkar, Dima, Saeed Al-Hajji, and Abdullah. (2018). Syrian Cultural Heritage between the hammer of war and the anvil of thieves (in Arabic). Al-Amar and Building in Syria Journal, Special Issue, pp. 253-269.*
- *Browning, N., and M.Ghobari . (2015). History a Casualty in Yemen's War as Bombs Smash Ancient Sites. Reuters, 14 May. [Google Scholar]*
- *Cleere, Henry. (2000). The World Heritage Convention in the Third World in Cultural Resource Management in Contemporary Society, edited by Francis McManamon and AlfHatton, (Routledge: London), P.P.00-106.*
- *Elizabeth Betsy Keough. (2014). Heritage in Peril: A Critique of UNESCO's World Heritage Program, 10 WASH. U. GLOBAL STUD. L. REV. 593, https://openscholarship.wustl.edu/law_globalstudies/vol10/iss3/5*
- *Faisal, S.; Sadiq, H. (2009). Engineering Characteristics of the City of Shibam and the Impact of the Floods Disaster (in Arabic). The Second Engineering Conference, Faculty of Engineering, University of Aden, pp. 275-290.*
- *Fatima, L.; Gamila, K. (2018). Protecting World Heritage in Armed Conflicts (in Arabic), [unpublished note]. University of Bouira, Algeria.*
- *ICOMOS. (2017). Heritage at Risk World Report 2014–2015 on monuments and sites in danger.*
- *Jose Luiz; Catherine E.; Stefan M. (2016). Risk Management Handbook for Cultural Heritage (in Arabic), (Mary Awad, translation; 1st ed.). International Center for the Study of Preservation and Restoration of Cultural Property, Canadian Institute for Heritage Preservation, Canada, 2016.*
- *Khalidi, Lamya. (2017). The Destruction of Yemen and Its Cultural Heritage, International Journal of Middle East Studies, (49), Special Issue 4 Cambridge University Press, pp. 735-738. https://doi.org/10.1017/S0020743817000691*
- *Lynn, Meskell & Benjamin Isakhan. (2020). UNESCO, world heritage and the gridlock over Yemen, Third World Quarterly, 41(10), 1776-1791, DOI: 10.1080/01436597.2020.1784000*
- *Meskell, L. M. (2018). A Future in Ruins: UNESCO, World Heritage, and the Dream of Peace. New York: Oxford University Press. [Google Scholar]*
- *Nicholas E. Brown, Claudia Liuzza & Lynn Meskell. (2019). The Politics of Peril: UNESCO's List of World Heritage in Danger, Journal of Field Archaeology, V. 44 (5), p.p. 287-303, DOI: 10.1080/00934690.2019.1600929*
- *Ravagnan, R., Khairallah, M., & Muradore, C. (2017). Yemen. A Humanitarian and Cultural Emergency. In Sapere l'Europa (pp. sapere d'Europa). Università Ca' Foscari Venezia, Italia. https://doi.org/10.14277/6969-052-5/SE-4-11*
- *Report of the Secretary-General on the implementation of Security Council Resolution No. 2347 (in Arabic). (2017). United nations.*
- *UNESCO. (1954). Preamble of the 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict (in Arabic).*
- *UNESCO. (2003). Convention for the Protection of the Intangible Cultural Heritage (in Arabic), Thirty-second Session, Paris.*
- *UNESCO. (2015b, 12 June.). The Director General of UNESCO Condemns the Destruction of Historic Buildings in the Old City of Sana'a, Yemen. UNESCO World Heritage Centre: News and Events.*
- *UNESCO. (2016). World Cultural Heritage Department, World Heritage Resource Guide (in Arabic), ICROM, ICOMOS, ICOMS, (Mary Awad, translation), ICCROM Center, Sharjah.*
- *UNESCO. (2015e, 2 June.). UNESCO Director-General Condemns Airstrikes on Yemen's Cultural Heritage. UNESCO World Heritage Centre: News and Events. [Google Scholar]*
- *UNESCO. (2016a, 22 September). UNESCO Director-General Calls for the Protection of Yemen's Heritage after New Damage to Historic Houses in Old Sana'a. UNESCO Media Services. [Google Scholar]*
- *UNESCO. (2016b, 19 February). UNESCO Director-General Calls on All Parties to Protect Yemeni Heritage. UNESCO World Heritage Centre: News and Events. [Google Scholar].*